

البرهان في علوم القرآن

أحدهما أن الأظهر جعل هذه الجملة أعتى قوله ولم يجعل له عوجا قىما من جملة صلة الذي وتامها وعلى 1 هذا لا 3 . موضع لها من الإعراب لوجهين 2 أحدهما أنها في حيز الصلة لأنها معطوفة عليها والثاني أنها اعتراض بين الحال وعاملها ويجوز في الجملة المذكورة أن يكون موضعها النصب على أنها حال من الكتاب والعامل فيها أنزل .
قاله جماعة وفيه نظر .

وأما قوله قىما فيجوز في نصبه وجوه .
أحدها وهو قول الأكثر أنه منصوب على الحال من الكتاب والعامل فيه أنزل وفي الكلام تقديم وتأخير وتقديره الحمد □ الذي أنزل على عبده الكتاب قىما ولم يجعل له عوجا فتكون الجملة على هذا اعتراضا .

والثاني أن يكون منصوبا بفعل مقدر وتقديره ولكن جعله قىما فيكون مفعولا للفعل المقدر .
والثالث أن يكون حالا من الضمير في قوله ولم يجعل له عوجا وتكون حالا مؤكدة .
واختار صاحب الكشف أن يكون 3 قىما مفعولا لفعل مقدر كما ذكرناه لأن الجملة التي قبلها عنده معطوفة على الصلة و قىما من تمام الصلة وإذا كان حالا يكون فيه فصل بين بعض الصلة وتامها فكان الأحسن جعله معمولا لمقدر .

وقال جماعة منهم ابن المنير في تفسير البحر بعد نقله كلام الزمخشري وعجيب من كونه لم يجعل الفاصل المذكور حالا أيضا ولا فصل بل هما حالان متواليان من شيء واحد والتقدير أنزل الكتاب غير معوج